2020

الانتشار الديمقراطي: دراسة في الآليات والمسارات والمحددات

د/ وليد قاسم

مدرس العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

ملخص

تستهدف هذه الدراسة تحليل الانتشار الديمقراطي وذلك في أبعاد رئيسية هي الآليات التي يحدث من خلالها، والمسارات التي ينتهي إليها، والعوامل المحددة لنجاحه أو فشله مع تطبيق ذلك على انتشار الثورات العربية في آسيا. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث آليات يحدث من خلالها الانتشار الديمقراطي وهي التنافس والتعلم والمحاكاة، كما انتهت إلى وجود مسارات مختلفة لهذا الانتشار وهي النجاح والإصلاحات الوقائية والفشل. وأشارت الدراسة لمحددات الانتشار الديمقراطي وهي مستوى العلاقات مع المجتمعات الديمقراطية ونفوذها، وكفاءة عملية الاتصال، وخلصت الدراسة إلى أن الانتشار الديمقراطي الناتج عن الثورات العربية في آسيا انتهى إلى الفشل بسبب ضعف علاقات ونفوذ المجتمعات الديمقراطية بالبلدان الآسيوية فضلاً عن الترتيبات التي تبنتها هذه البلدان والتي أثرت سلبيًا على كفاءة عملية الاتصال.

Abstract

This study aims at analyzing democratic diffusion in three essential dimensions: the first is mechanisms by which this process takes place, the second is the trajectories of democratic diffusion, and the third is the factors by which this process can be explained. These issues were applied on the impact of the arab revolutions on Asian countries. The study concluded that learning, competition, and emulation are the three mechanisms through which democratic diffusion occurs, it concluded also that democratic diffusion has three different trajectories: success, failure and preemptive reforms, the study identified three determinants of the success of democratic diffusion which are democratic western leverage, linkage to democratic systems, and efficiency of communication. The study concluded that democratic diffusion resulted from the Arab revolutions had failed in Asia due to the weak links and leverage that connect democratic societies with Asian countries, and the measures adopted by those countries which affected the efficiency of communication negatively.

مقدمة

تمثل ظاهرة الانتقال الديمقراطي إحدى أبرز الظواهر السياسية التي حظيت باهتمام الباحثين بغية تحليلها وتناول أبعادها الشاملة في مناطق العالم المختلفة التي شهدتها وتحليل أسبابها، ففيما يتعلق بتناولها في مناطق العالم اتجه بعض الباحثين لدراسة ظاهرة الانتقال الديمقراطي في منطقة أو إقليم معين إذ ركز مجموعة من الباحثين على دراسة الانتقال الديمقراطي في شرق أوروبا (Geoffrey and Vanhanen, 1994)، كما اتجهت بعض الدراسات لتناول الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية (Karl, 1990)، بينما ركز باحثون آخرون على دراسة الانتقال الديمقراطي في أفريقيا (Bratton and Van de Walle, 1997).

وفيما يتعلق بتحليل أسباب أو عوامل الانتقال الديمقراطي، اختلفت منطلقات الباحثين في دراستهم للأسباب التي تؤدي إلى حدوثه، ويمكن تقسيم الدراسات التي تتناول عوامل الانتقال الديمقراطي استنادًا إلى كونها عوامل داخلية أو خارجية، وفي إطار العوامل الداخلية يمكن التمييز بين نمطين أساسيين يركز أولهما على دور الفاعلين Actors مثل النخب السياسية والمؤسسة العسكرية وغيرهما، والآخر على دور العوامل factors مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة السياسية، والتجانس القومي، ومن الملاحظ هنا كثرة الدراسات التي تتناول العوامل الداخلية بالمقارنة بالعوامل الخارجية.

وإذا كانت أدبيات الانتقال الديمقراطي تركز على دراسة دور العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية. فقد كان تركيز الكتاب المتناولين لدور العوامل الخارجية منصبًا على دراسة أبعاد رئيسية، إذ حدد "وايتهيد Whitehead" ثلاثة أبعاد خارجية للتحول الديمقراطي هي أثر العدوى أو الانتشار contagion والتحكم control عبر دعم الديمقراطية من خلال الحوافز والعقوبات الاقتصادية، والقبول consent كبعد يمثل تفاعلاً بين العوامل الداخلية والخارجية (Whitehead, 2001). بينما حدد بعض الباحثين ثلاثة عوامل خارجية تؤثر على التحول الديمقراطي وهي الضغوط الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والجيو سياسية، والتكيف الطوعي مع القيم والمعايير العالمية، وانتشار الأفكار والقيم والأنماط (Schmitz and Sell, 1999).

وتشير ملاحظة الأدبيات التي تتناول دور العامل الخارجي إلى تركيز معظمها على دراسة الأدوات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو التدخل الخارجي، وقليل من الدراسات المتعلقة بدور العوامل

الخارجية قد ركز على دراسة الانتشار الديمقراطي democratic diffusion، لذا تسعى هذه الدراسة لتحليل أثر الانتشار في إطار عملية الانتقال الديمقراطي.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تصديها لموضوع مهم من الموضوعات التي تتناول دور العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي وهو المتعلق بأثر الانتشار، وهو الموضوع الذي لم يلق الاهتمام الكافي من جانب العديد من الباحثين، كذلك فإنه على حد علم الباحث تتسم الدراسات العربية في هذا الشأن بالندرة الشديدة، ومن بين الدراسات العربية التي تقترب من موضوع الدراسة الحالية (أي الانتشار الديمقراطي) دراسة محمد السيد سليم، وجمال محمد سليم عن (أثر "الثورات العربية" على آسيا: دراسة في نظرية الانتشار)، حيث استهدفت هذه الدراسة الوقوف على مدى انتشار الثورات العربية في الدول الآسيوية وذلك استنادًا إلى نظرية الانتشار، ومحددات انتشار هذه الثورات(سليم و سليم، 2017). ورغم تقديم هذه الدراسة لإطار عن انتشار الثورات العربية إلا أن دراستنا هذه تتميز بتناولها للانتشار الديمقراطي من خلال تحليل الآليات التي يحدث من خلالها، فضلاً عن تتبعها لمسارات هذا الانتشار، أي أن دراستنا تلتقي مع تلك الدراسة السابقة في تناولها للمحددات، غير أنها تختلف عنها في تحليلها لآليات ومسارات الانتشار الديمقراطي، وبالتالي تظهر أهمية هذه الدراسة في محاولتها لتقديم إطار لدراسة الانتشار الديمقراطي.

المشكلة البحثية

تتمحور المشكلة البحثية حول ثلاثة من التساؤلات أولها هو: كيف يحدث الانتشار الديمقراطي؟ أو ما الآليات التي يتم من خلالها حدوث الانتشار الديمقراطي؟ أما ثاني هذه الأسئلة فيمكن صياغته على النحو التالي: ما المسارات المتباينة التي قد تنتهي إليها عمليات الانتشار؟ وآخر هذه الأسئلة هو ما محددات اتجاه الانتشار الديمقراطي في مسار معين من هذه المسارات؟

هدف الدراسة

يتمثل هدف هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الثلاثة التي تطرحها المشكلة البحثية، بمعنى تحليل الانتشار الديمقراطي من خلال تناول الآليات التي يحدث من خلالها، ومساراته، والعوامل المؤثرة على نجاحه أو فشله، مع تطبيق ذلك على أثر الانتشار الديمقراطي الناتج عن الثورات العربية على البلدان الآسيوية.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي فيستخدم الباحث أداة الملاحظة وذلك لملاحظة آليات الانتشار الديمقراطي ومساراته ومحدداته. ويتمثل الإطار المكاني لهذه الدراسة في قارة آسيا وقد تم اختيار هذه القارة لسببين رئيسيين الأول هو أن عدد كبير من مجتمعات هذه القارة يعد غير ديمقراطي وبالتالي فهي تعد مجالاً محتملاً للانتشار الديمقراطي، أما السبب الآخر فيتعلق بالجوار الذي يربط العالم العربي بآسيا (سليم وسليم، 2017، ص 255). أما الإطار الزمني لهذه الدراسة فيمثل في عام 2011 على أساس أن هذا العام شهد قيام الثورات العربية وبالتالي فإن الباحث يتتبع آثار الانتشار الديمقراطي في آسيا والناتج عن الثورات العربية في عام 2011.

وفي ضوء هدفها، تنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية يتناول أولها مفهوم الانتشار وتطوره في الأدبيات السابقة، بينما يتعلق المبحث الثاني بتحليل الآليات المختلفة التي تؤثر على الانتشار الديمقراطي، ويركز المبحث الثالث على تناول المسارات المختلفة التي ينتهي إليها هذا الانتشار، أما آخر هذه المباحث فيرتبط بتحليل محددات الانتشار الديمقراطي.

المبحث الأول

التعريف بمفهوم الانتشار الديمقراطي وتطوره في الأدبيات السابقة

يعرف الباحث في هذا الجزء من الدراسة بمفهوم الانتشار الديمقراطي، ولما كان العنصر الأساسي في التعريف ينصرف لمفهوم الانتشار، لذا يعرف الباحث بهذا المفهوم، ثم يتتبع استخدامه في بعض الدراسات الاجتماعية بصفة عامة وفي الدراسات السياسية بوجه خاص، ليتناول بعض الدراسات التي ارتبطت بهذا المفهوم في أدبيات الانتقال الديمقراطي.

تعددت التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم الانتشار، ويعد إيفيرت روجيرز Everett Rogers من أبرز المعنيين بتعريف مفهوم الانتشار، حيث عرف هذا المفهوم باعتباره "عملية يتم من خلالها نقل فكرة جديدة أو ابتكار من خلال قنوات معينة عبر الزمن بين أعضاء نسق اجتماعي معين". "the process by which an innovation is communicated through certain channels over time among the members of a social system" (Selim, 2015, p. 21).

ومن الملاحظ أن مفهوم الانتشار وفقًا للتعريف السابق ينطوي على أربعة عناصر رئيسية الأول هو الابتكار أو التجديد innovation والذي يمثل فكرة أو ممارسة أو موضوع والذي يدرك من قبل فرد أو جماعة باعتباره جديدًا، ولا تنطوي حداثة الابتكار على مجرد المعرفة وإنما تمتد لتشمل محاولة تبنيه، فقد تتحقق دراية الفرد بابتكار ما، وذلك دون أن يكون له موقف محدد تجاه هذا الابتكار (Rogers, 1995, p. 11). أما ثاني هذه العناصر فيتمثل في قنوات الاتصال Communication Channels والتي تمثل الوسائل التي يتم من خلالها نقل الرسائل من فرد لآخر، ولا شك أن طبيعة قناة الاتصال تؤثر على عملية نقل الابتكار، فقنوات الاتصال الجماهيري mass media channels مثل الصحف والإذاعة والتلفاز تعد الأسرع والأكثر كفاءة لإعلام الجمهور من قبل أولئك المتبنين المحتملين للابتكار potential adopters عن وجود الأفكار الجديدة، في حين تعد وسائل الاتصال الشخصية Interpersonal channels الأكثر فعالية في إقناع فرد ما بتبني فكرة جديدة (Rogers, 1995, p. 18). ويتمثل ثالث عناصر تعريف الانتشار في الوقت أو الزمن الذي يعد مفهومًا أساسيًا في تعريف الانتشار، إذ تؤثر خصائص المستقبلين المحتملين على معدل قبولهم للابتكار أو الأفكار الجديدة، وبالتالي فإن حدوث الانتشار يتطلب وجود خصائص معينة في المجتمعات المستقبلة للابتكار وهذه الخصائص ترتبط بسياق زماني معين (Brinks and Coppedge, 2006, p. 470). ويتصل آخر العناصر التي ينطوي عليها مفهوم الانتشار بالنسق الاجتماعي Social System ويشير مفهوم النسق لمجموعة من العناصر المتساندة والمتفاعلة على نحو يهيئ لتحقيق الاتزان (ثابت، 2007، ص 205)، وبالتالي فمفهوم النسق الاجتماعي يتحدد بوجود مجموعة من العناصر الاجتماعية المتساندة والمتفاعلة وبما يؤديه ذلك من تحقيق الاتزان في المجتمع. ويعبر النسق الاجتماعي فيما يتعلق بالانتشار عن شبكة من الدول network of countries وهذه الشبكات لا تقتصر فقط على الجوار الجغرافي، وإنما تمتد لتشمل الدول التي تتشارك روابط ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية (Brinks and Coppedge, 2006, p. 470).

ويرى "سترنج Strang" أن تعريف الانتشار يعبر عن عملية طرفاها مجتمعان يتبنى أحدهما سمة أو ممارسة معينة، ويغير ذلك التبني من احتمالات تبني المجتمع الآخر لهذه السمات أو الممارسات. ويتسم هذا المفهوم بعمومية أكبر من غيره من المفاهيم التي تشير إلى الاتصال المباشر

بين المجتمعات التي تتبنى ممارسات معينة والأخرى التي من الممكن أن تتبنى هذه الممارسات (Strang, 1991, p. 325).

وعلى الرغم من أن مفهوم الانتشار يرتبط بعدة عمليات متمايزة تتم دراستها في مستويات مختلفة من التحليل، إلا أنه من الممكن القول إن هناك تعريفًا ينطبق على جميع الظواهر التي يتم دراسة عملية الانتشار فيها، ويشير هذا التعريف إلى الانتشار باعتباره عملية يتم من خلالها انتقال ممارسات أو سلوكيات أو قيم بين الأفراد والأنظمة الاجتماعية المختلفة (Starr, 1991, p. 359).

ويرى "ابريزيو جيلاردي Abrizio Gilardi" أنه يوجد اتفاق بين الباحثين في مجال العلوم السياسية على تعريف الانتشار باعتباره تأثر السياسات الداخلية لمجتمع ما بسياسات المجتمعات الأخرى، وذلك وفقًا لما أشار إليه كل من "دوبين وجاريت Dobbin, and Garrett" من أن انتشار السياسة Policy diffusion يحدث عندما تكون قرارات السياسة الحكومية في مجتمع ما مشروطة باختيارات السياسة السابقة في مجتمع آخر (Gilardi, 2015, p. 2).

ويمكن القول بناءً على التعريفات السابقة إن مفهوم الانتشار ينصرف إلى عملية تنطوي على تأثر مجتمع ما بأفكار أو قيم أو ممارسات مجتمعات أخرى، كما يمكن تعريف الانتشار الديمقراطي بأنه تأثر مجتمع ما بالأفكار والقيم والممارسات الديمقراطية الموجودة في المجتمعات الأخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى تأكيد الباحث على الطبيعة الطوعية لعملية الانتشار، أي أن فرض الأفكار أو الممارسات بالقوة لا يعد انتشارًا. وبناءً على هذا التعريف الإجرائي لمفهوم الانتشار الديمقراطي، ينطلق الباحث في السطور القادمة لتتبع تطور هذا المفهوم في الدراسات الاجتماعية والسياسية.

يعد "جابرييل تاردي Gabriel Tarde" من الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ويعد من أوائل الكتاب الدارسين لعملية انتشار الابتكار، وعلى الرغم من عدم استخدامه للفظة diffusion إلا أنه أشار في كتاباته لفكرة الانتشار مع استخدام لفظ آخر هو ما أطلق عليه التقليد أو المحاكاة imitation وذلك في كتابه الشهير الذي حمل عنوان قوانين المحاكاة The Laws of Imitation والمنشور عام 1903(Tarde, 1903).

وقد لاحظ "تاردي" أن تبني فكرة جديدة عادةً ما يأخذ اتجاهًا معينًا عبر الزمن، ففي البداية يتبنى بعض الأفراد هذه الفكرة، ثم يزداد معدل التبني مع قبول عدد كبير من الأفراد لها وفي النهاية

يتباطأ معدل التبني بين الأفراد، وتحدث الطفرة في معدل التبني عندما يستخدم قادة الرأي في المجتمع الفكرة الجديدة (Rogers, 1995, p. 18).

وقد استند العديد من الباحثين لفكرة الانتشار هذه في دراساتهم وذلك في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة، إذ يدرسها باحثو علم الاجتماع باعتبارها تعبيراً عن تغييرات اجتماعية social changes، كما استخدمها العديد من الباحثين في علم الاجتماع الريفي rural sociology حيث يوفر المجال الزراعي العديد من الأمثلة عن التعلم من الغير من خلال محاكاة الآخرين في زراعة المحاصيل أو أدوات الزراعة. كما قام العديد من الدارسين في مجال الجغرافيا بدراسة أثر الانتشار (Chamly, 2004, p. 193).

ولقد اختلفت فروع العلوم السياسية في مجالات اهتمامها بدراسات الانتشار، ففي العلاقات الدولية جاءت الأدبيات التي تناولت عملية الانتشار في إطار ثلاث موضوعات أساسية هي أثر انتشار الحرب contagion effects of war، والانتشار الدولي للقيم the international diffusion of norms، ودور القوة role of power كمسببات للانتشار (Graham et.al, 2013, pp. 11, 12).

وفي السياسة المقارنة، يمكن القول إن هناك تنوعًا كبيرًا في الدراسات التي اهتمت بتحليل عملية الانتشار فهناك على سبيل المثال الدراسة الرائدة ل: Collier and Messick والتي نبهت إلى أن تبني برامج الحماية الاجتماعية social security programmes لا ينتج فقط داخليًا ولكن من خلال سلوكيات الدول الأخرى. كما حللت بعض الدراسات الآليات التي يمكن من خلالها تحرير السياسات. كما أشار دولوفيتز Dolowitz إلى أن انتشار الخطاب rhetoric من الممكن أن يسبق انتشار تبني السياسات(Graham, et.al, 2013, pp. 11, 12) .

كذلك وفي ظل دراسات السياسة المقارنة، اتجه العديد من الباحثين لدراسة أثر الانتشار في إطار ظواهر معينة، كأن يدرس الباحث أثر الانتشار لظاهرة العنف والإرهاب (Midlarsky and Crenshaw,1980, pp. 262– 298)، كما درس بعض الباحثين أثر الانتشار لظاهرة الانقلابات العسكرية.(Li and Thompson,1975, pp. 63– 84).

ومن الملاحظ هنا أن كثيرًا من دراسات السياسة المقارنة قد اهتمت بدراسة انتشار الديمقراطية أو الانتقال الديمقراطي، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة "هارفي ستار Harvey "Starr التي استهدفت

توضيح تأثير الانتشار معرفاً بمفاهيم الربط والاعتماد المتبادل linkage and interdependence على تمدد الديمقراطية وانتشارها، وقد انتهت دراسته هذه إلى وجود أثر واضح لعامل الانتشار على عمليات الانتقال التي تشهدها الدول وهو أثر ينتج من السياقين الدولي والإقليمي، فضلاً عن تأثيرات الجوار.(Starr, 1991, p. 359).

وبالاعتماد على الاقتصاد القياسي المكاني spatial econometrics والسلاسل القطاعية panel data التي تشمل 130 دولة بين عامي 1850 و2000 حلل كل من بيتير ليسون واندريا ديين Peter T. Leeson و Andrea M. Dean أثر الانتشار (أو الدومينو)، وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأييد وجود أثر الانتشار، لكن مع الأخذ في الاعتبار تأثر الدولة بنسبة 11% فقط في معدلات الزيادة أو النقص لمتوسط زيادة أو نقص الديمقراطية في دول جوارها الجغرافي (Leeson and Dean, 2009, pp. 533–551).

ويمكن تصنيف الأدبيات السابقة التي تناولت الانتشار الديمقراطي استنادًا إلى منهجها، فمن الملاحظ من تحليل هذه الدراسات أنها إما تستند للمنهج الكمي، أو تعتمد على دراسة حالة أو منطقة معينة شهدت حدوث انتقال ديمقراطي، أو تعتمد على تحليل نظري لأثر الانتشار دون تطبيقه على حالة أو منطقة معينة. ومن الملاحظ بصدد هذه الدراسات أن معظمها يفتقد لتحليل الانتشار الديمقراطي في إطار متكامل بمعنى أن معظمها يحلل هذا الانتشار عبر تحليل الآليات التي يحدث من خلالها، دون تجاوز ذلك لمحاولة تحليل العوامل المؤثرة على حدوث الانتشار الديمقراطي، وهو ما تحاول هذه الدراسة إنجازه فتتناول الآليات التي تحدث من خلالها عملية الانتشار الديمقراطي، ثم مسارات هذا الانتشار، ومحاولة تفسير عملية الانتشار الديمقراطي من خلال تناول محدداتها.

المبحث الثاني

آليات الانتشار الديمقراطي

تتعدد الآليات التي يمكن من خلالها حدوث الانتشار الديمقراطي، ويمكن القول إن هناك ثلاث آليات رئيسية تؤدي إلى حدوث هذا الانتشار، وتتمثل هذه الآليات في التنافس والتعلم والمحاكاة [1] ويعرض الباحث هنا لهذه الآليات.

1- التنافس

يعد التنافس على الموارد المحدودة أحد آليات الانتشار التي تغير من سياسات الحكومات، فتبني دولة معينة لسياسة ما سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي من الممكن أن يحمل تأثيرًا قويًا على تنافسيتها سواء تعلق ذلك بالمجال الاقتصادي أو السياسي (Elkins and Simmons, 2005, p. 42). ويمكن القول إن تبني دولة ما للنظام الديمقراطي يخلق مزايا لها في مواجهة غيرها من الدول، الأمر الذي قد يدفع الدول الأخرى لمحاكاة النظام الديمقراطي الموجود بها حيث تخلق الإجراءات الديمقراطية مزايا للدول التي تتبناها على المستويين الاقتصادي والسياسي.

فعلى المستوى الاقتصادي قد يؤدي تبني دولة ما للإجراءات الليبرالية والمؤسسات الديمقراطية إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية على أساس تفضيل رجال الأعمال للقيام باستثماراتهم في الدول الديمقراطية، الأمر الذي يسهم في زيادة التنمية الاقتصادية ولذلك تسعى الدول المجاورة لمحاكاة الإجراءات الديمقراطية للاستفادة من المزايا الاقتصادية المترتبة عليها (Beth et.al, 2006, p. 792).

أما على المستوى السياسي، فإن نجاح دولة ما في الانتقال للديمقراطية يخلق نوعًا من التنافسية الأمر الذي يخلق دافعًا لدى الدول المجاورة لمحاولة إنجاز عملية الانتقال الديمقراطي، حيث إن نجاح الدولة التي حدث فيها الانتقال الديمقراطي في البداية في إنجاز هذه العملية يوضح أنه من

[1] يضيف بعض الباحثين لهذه الآليات آلية الإكراه أو الإجبار ويختلف الباحث مع هؤلاء الباحثين، إذ أن عملية الانتشار في تصور الباحث ترتبط بالبعد الطوعي فقط دون أن تشمل الجانب الإكراهي وذلك كما سبقت الإشارة عند التعريف بالانتشار الديمقراطي في الجزء الأول من هذه الدراسة.

الممكن إنهاء الحكم غير الديمقراطي وبناء النظام الديمقراطي وبالتالي يوفر الفرصة لحدوث ذلك في مجتمعات أخرى (هانتنجتون، 1993، ص 69).

كما يرتبط تبني النظام الديمقراطي بتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، إذ يجادل عدد من الباحثين بأفضلية النظم الديمقراطية على النظم غير الديمقراطية فيما يتعلق بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يسوق هؤلاء الباحثون عددًا من العوامل لدعم وجهة نظرهم هذه، ويرون أن تلك الأفضلية تعزى إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي السلطة المشتركة والانفتاح والقابلية للتكيف، إذ يخضع المسؤولون في ظل النظام الديمقراطي لمساءلة رأسية وأخرى أفقية، كما يوفر النظام الديمقراطي فرصة أكبر للحصول على المعلومات بسبب قيام النظام الديمقراطي على حرية التعبير(هالبيرين، وآخرون، 2005، ص 46-49).

إلى جانب ذلك يؤكد هؤلاء الباحثون على الاستقرار السياسي الذي تتمتع به النظم الديمقراطية بالمقارنة بالنظم غير الديمقراطية، حيث تتم تسوية الصراعات السياسية في النظم الديمقراطية بطريقة سلمية من خلال الآليات الديمقراطية، كذلك فإن عملية صنع القرار في النظم الديمقراطية تتسم بخضوعها للرقابة. ويسهم كل ذلك في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه النظم (هالبيرين، وآخرون، 2005، ص 51، 52).

وقد توفر هذه المزايا التي تتمتع بها النظم الديمقراطية حوافز للدول غير الديمقراطية من أجل العمل على فرض قيود على سلطة الحكام ومحاولة تبني نظام ديمقراطي تنافس من خلاله النظم الديمقراطية الأخرى.

وقد أدى نجاح الثورات في إسقاط النظم غير الديمقراطية التي كانت ميهيمنة على مقاليد الأمور في بعض البلدان العربية إلى أنها أصبحت مصدرًا لإلهام المعارضين في عدة بلدان في آسيا واعتقادهم في أن بناء النظام الديمقراطي يعد ممكنًا، ففي الصين اندلعت عدة احتجاجات في عدة مدن صينية ونادت بمطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية ورفع المتظاهرون لافتات بهذه المطالب وقد أطلق على هذه الاحتجاجات ثورة الياسمين (سليم وسليم، 2017، ص262، 263).

وفي روسيا وبعد ثلاثة أيام من نجاح الثورة في مصر اندلعت مظاهرات للمعارضة في العاصمة الروسية موسكو وقد جاءت هذه المظاهرات تحت شعار: "روسيا ستسير على خطى الثورة المصرية" (شادي، 2015، ص 201). وفي ميانمار قالت زعيمة المعارضة أونج سان سوكي أن

الثورة التونسية تعد مصدرًا لإلهام الشعب كما اتجهت لتحليل التشابهات والاختلافات بين الدول العربية التي شهدت ثورات والأوضاع في بلادها (Wilson, 2014, p. 189).

وتجمعت قيادات معارضة حزبية وغير حزبية في أذربيجان وذلك في يناير عام 2011 ودعت الحكومة إما لإجراء انتخابات برلمانية أو مواجهة احتجاجات شعبية واسعة كتلك التي شهدتها كل من مصر وتونس [2]، كما أشار زعيم حزب المساواة المعارض إلى "أن الموقف في أذربيجان يشبه الموقف في البلاد العربية التي شهدت انتفاضات شعبية أدت إلى إزالة أنظمة في البلدان العربية" (سليم وسليم، 2017، ص 260). وشهدت أرمينيا تظاهرات في يناير من عام 2011 قادها الرئيس السابق لأرمينيا ورئيس حزب المؤتمر القومي الأرميني الذي أشار إلى التشابه بين السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أرمينيا وكل من مصر وتونس ومحذرًا الرئيس الأرميني من مصير بن علي ومبارك (سليم وسليم، 2017، ص 261). ودعا قادة المعارضة في إيران الشعب الإيراني إلى أن يحذوا حذو المصريين لتحقيق مطالبهم المتعلقة بالإصلاح والتغيير، كما حثهم على الاحتجاج على تزوير الانتخابات (Abu Hilal, 2011, p. 4).

2- التعلم

تتمثل الآلية الثانية التي يمكن حدوث الانتشار الديمقراطي من خلالها في التعلم، ويشير مفهوم التعلم إلى التغير في المعتقدات أو التغير في ثقة فرد أو جماعة ما في المعتقدات القائمة وذلك كنتيجة لتعرضه لأدلة أو أفكار أو نظريات أو سلوكيات جديدة (Beth et.al, 2006, p. 795).

وتجدر الإشارة هنا إلى تميز التعلم كآلية من الآليات التي يمكن أن يتم الانتشار الديمقراطي من خلالها عن غيره من الآليات، ففي عمليات التعلم فإن تبني دولة ما (أو فاعل ما بشكل عام) لسياسة معينة لا يغير من ظروف التبني، وإنما يوفر معلومات عن هذه الظروف مثل مزايا وعيوب تبني هذه السياسة (Elkins and Simmons, 2005, p. 46).

ويمكن أن تتم عملية التعلم فيما يتعلق بالانتشار الديمقراطي في إطار مستويات مختلفة، إذ يمكن تعلم استراتيجيات وأساليب الانتقال الديمقراطي في المجتمعات التي انتقلت للديمقراطية مع العمل على تطبيقها وتنفيذها على أرض الواقع وذلك على المستوى الجماهيري مثلما حدث مع الكوريين الجنوبيين الذين استفادوا من تجربة الفلبين في الانتقال الديمقراطي (هانتنجتون، 1993، ص 69). كما أنه من

[2] https://eurasianet.org/azerbaijan-protests-in-egypt-are-reverberating-in-baku

الممكن أن تتم عملية التعلم على مستوى النخب نتيجة مشاورات ولقاءات، فقد زار عدد من القادة المجريين إسبانيا بين عامي 1988 و1989للاستفادة من الخبرة الإسبانية ولطلب المشورة من النخب الإسبانية بخصوص عملية الانتقال (ماضي والكواري، 2009، ص 53).

وتنطوي الأمثلة السابق ذكرها على البعد الإيجابي لعملية التعلم المتصل بالاستفادة من التجارب الإيجابية للخبرات الناجحة، غير أن عملية التعلم ترتبط أيضًا بمحاولة تجنب السلبيات التي مرت بها حالات أخرى، فقد وضعت النخب الإسبانية نصب عينيها تجربة الانقلاب العسكري في تركيا عام 1980 في محاولة لتجنبها، كذلك حرص قادة التحول الديمقراطي في إسبانيا والبرازيل على تفادي تكرار الصراع الاجتماعي الذي شهدته البرتغال في عامي 1974 و 1975 (هانتنجتون، 1993، ص 169).

وقد تعلم النشطاء والنخب السياسية المعارضة في الدول الآسيوية من الآليات التي استخدمها المحتجون في البلدان العربية خاصةً فيما يتعلق بالاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في عمليات الحشد والتعبئة.

3- المحاكاة Emulation

تقوم هذه الآلية على فكرة أساسية قوامها قيام دولة كبيرة big player باتخاذ زمام المبادرة نحو سياسة ما وتتبعها في ذلك دول أخرى، فعلى سبيل المثال لو قامت دولة ديمقراطية بتبني إجراءات معينة لتعزيز ديمقراطيتها فإن دولاً أخرى قد تتبعها أو تحاكي ما قامت به (Leeson and Dean, 2009, pp. 533–551). وهذه السياسة في دراسة الانتشار الديمقراطي تتمثل في النظام الديمقراطي بإجراءاته ومؤسساته المختلفة.

وتعمل المحاكاة الديمقراطية على تعزيز قوة الدولة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، فالدول التي تقوم بالمحاكاة تعمل على تكرار ما هو موجود في النماذج الناجحة والمهيمنة، وفي سعيها لتحقيق ذلك تعمل على تعزيز كفاءتها المؤسسية institutional fitness وفي هذا الإطار تمثل المحاكاة المؤسسية institutional emulation استراتيجية لتعزيز قوتها على المستوى الداخلي internal strengthening (Gunitsky, 2014, p. 576).

أما على المستوى الخارجي فإن قيام دولة ما بمحاكاة قيم ومؤسسات القوى الكبرى الديمقراطية يجعلها تحظى بدعم هذه القوى، ويمكنها من المشاركة بفعالية في تقرير سياسات النسق الدولي الذي تهيمن

عليه القوى الكبرى. وفي هذه الحال تعمل المحاكاة كاستراتيجية لمسايرة الركب الخارجي external bandwagoning وعلى حد تعبير ماركوف فإن الدول الضعيفة تعتمد على القوى الكبرى وتحاول أن تحظى بدعمها من خلال محاكاة بنياتها السياسية (Gunitsky, 2014, p. 576).

وبتطبيق ذلك على الثورات العربية يلاحظ أن الدول العربية التي قامت فيها الثورات لم تتجه لاتخاذ خطوات أو إجراءات ديمقراطية، وإنما جاءت الثورات العربية والتغييرات المرتبطة بها من أسفل حيث كانت الجماهير هي الفاعل الرئيسي فيها وليس النخب الحاكمة، وبالتالي يمكن القول بعدم تحقق المحاكاة كآلية يتم من خلالها الانتشار الديمقراطي في آسيا كنتيجة للثورات العربية.

المبحث الثالث

مسارات الانتشار الديمقراطي

لا ينتج عن الانتشار تغيير حقيقي بالضرورة، وبالتالي فإن الانتشار قد يأخذ مسارات مختلفة، فقد ينتج عن الانتشار تكرار replication أو استنساخ النظام الديمقراطي، كذلك فقد تأخذ عملية الانتشار مسار الإصلاحات الوقائية preemptive reforms من خلال امتصاص الضغوط الناتجة عن محاولات الانتشار القادمة من المجتمعات الأخرى، ومن الممكن أن تنتهي محاولة الانتشار إلى تحول مجهضblocked transformation من خلال قيام النظم غير الديمقراطية بسياسات معينة تستهدف إعاقة حدوث عملية الانتشار في مجتمعها (Weyland, 2010, p. 1159). ويمكن القول – بناءً على ما سبق – إن مسار الانتشار الديمقراطي قد يصادف أحد ثلاث سيناريوهات النجاح، أو القيام بإصلاحات وقائية، كما قد ينتهي إلى الفشل.

1- نجاح عملية الانتشار الديمقراطي

يترتب على نجاح عملية الانتشار استنساخ النظام الديمقراطي ويحدث ذلك عندما تتم هزيمة النظام الحاكم ويحل محله نظام بديل بنفس قيم ومبادئ النموذج الديمقراطي الخارجي ويعتقد الحكام القائمون في ظل هذا الوضع أنه بإمكانهم مقاومة التحديات أو المؤثرات الخارجية، ولكن تكون المعارضة في وضع أقوى يتيح لها إزاحتهم من الحكم وفرض تحول سياسي (Weyland, 2010, p. 1157).

وتشير ملاحظة عمليات الانتقال الديمقراطي التي شهدها العالم أنها تتم في إطار موجات، فقد حدد هانتنجتون في كتابه "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" ثلاث موجات للتحول الديمقراطي شهدها العالم إذ بدأت الموجة الأولى مع الثورتين الأمريكية والفرنسية، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت الموجة الثانية من التحول الديمقراطي مع ظهور النظم الديمقراطية في ألمانيا الغربية واليابان وإيطاليا والنمسا، أما الموجة الثالثة فتبدأ مع القضاء على النظام الديكتاتوري في البرتغال عام 1974 والتي تأثرت بها العديد من الدول في جنوب وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا (هانتنجتون، 1993، ص 169). ويؤكد ذلك على نجاح عمليات الانتشار الديمقراطي فقد ترتب عليها بناء نظم ديمقراطية في العديد من المجتمعات.

وإذا كان هنتنجتون قد حدد موجات "عالمية" للتحول الديمقراطي، فقد أشار عدد من الباحثين لموجات إقليمية للتحول الديمقراطي regional "waves" of democratization كما هي الحال بالنسبة للقارتين الأمريكيتين في الفترة من عام 1945 حتى عام 1959، ومن عام 1979حتى عام 1986 ، وفي أفريقيا من عام 1990 حتى عام 1994 ومن عام 1999 حتى عام 2002 وفي آسيا من عام 1988 حتى عام 1992، وفي أوروربا خلال الفترات من عام 1944 حتى عام 1946، ومن عام 1974 حتى عام 1977، ومن عام 1989 حتى عام 1993 (Houle et.al, 2016, p. 691).

وفي إطار دراسة الموجات الإقليمية للانتقال الديمقراطي، وبالتركيز على الفترة من عام 1815 حتى عام 2002 تشير نتائج الدراسات الإمبيريقية إلى أن احتمال انتقال دولة إلى الديمقراطية يصل إلى حوالي 0,75 إذا كانت أغلبية جيرانها دولاً ديمقراطية، بينما يصل إلى 0.14 إذا كانت أغلبية الدول المجاورة لها من الدول غير الديمقراطية. وتؤكد تلك النتائج على دور عمليات الانتشار الديمقراطي على المستوى الإقليمي (Gleditsch and Ward, 2006, p. 916) .

ومن أبرز أمثلة الاستنساخ هذه، ذلك التحول الذي حدث في بولندا في أغسطس من عام 1989 نتيجة تهاوي قبضة الاتحاد السوفيتي حيث ارتبط ذلك بتحول معظم دول شرق أوروبا إذ تمت محاكاة هذا التحول في مجتمعات أخرى وذلك في غضون شهور قليلة، حيث نجحت عملية محاكاة هذا التحول في المجر (سبتمبر 1989)، وفي ألمانيا الشرقية (أكتوبر 1989)، وفي كل من

تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا (نوفمبر 1989)، وأخيرًا في رومانيا (ديسمبر 1989) (هانتنجتون، 1993، ص 172).

ومن الملاحظ هنا أن الانتشار الديمقراطي المرتبط بالثورات العربية لم يشهد نجاحًا، إذ لم يترتب على الاحتجاجات التي شهدها عدد من المجتمعات في آسيا تغييرًا حقيقيًا في نظم الحكم، ولم ينتج عنها إقامة نظم ديمقراطية.

2- الإصلاحات الوقائية preemptive reforms

مع حدوث تغييرات ديمقراطية ناجحة في مجتمعات مجاورة قد يتجه الحكام للقيام بإصلاحات تستوعب الصدمة التي سببتها عملية الانتشار في دول الجوار، حيث تتجه النظم الحاكمة في هذه الحالة للتصدي لمحاولة إسقاطهم من خلال القيام بإصلاحات وقائية دون أن تغير تلك الإصلاحات من جوهر العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، ولكنها تعمل على تخفيف الضغوط الشعبية الناتجة عن حدوث انتقال ديمقراطي في المجتمعات المجاورة. وبما يؤديه ذلك في النهاية من منع لحدوث عملية الانتشار.

وقد أدى اندلاع الثورات العربية إلى اتجاه الكثير من الحركات المعارضة في عدد من البلدان الآسيوية لمحاولة محاكاة ما حدث في تونس، وهو ما دفع الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان للقيام بإصلاحات تخفف من أثر الضغوط الشعبية، ففي أوزبكستان قام النظام الحاكم ببعض الإصلاحات وقد كان من شأن هذه الإصلاحات منح "المجلس التشريعي" (أحد غرفتي البرلمان) حق طرح الثقة في رئيس الوزراء، مع إعطائه الحق – ومجلس الشيوخ– في طلب المعلومات من الجهاز التنفيذي (سليم وسليم، 2017، ص 260).

أما كازاخستان فقد شهدت تظاهرات عمالية للمرة الأولى في تاريخها في عام 2011 وتصاعدت هذه التظاهرات في فبراير من عام 2012 وطالبت خلالها المعارضة برحيل الرئيس وقد تبنت الحكومة هناك العديد من الإصلاحات خاصةً على الصعيد الاقتصادي إذ قامت بتوفير فرص عمل جديدة ورفع الأجور في محاولة منها لاستيعاب الغضب الشعبي ومنع تطوره إلى ثورة تؤدي إلى الإطاحة بالنظام الحاكم (سليم وسليم، 2017، ص 260).

وفي ميانمار، وفي فبراير من عام 2011 وكرد فعل على الدعوات التي شهدتها شبكات التواصل الاجتماعي والمطالبة بإنهاء الديكتاتورية على غرار ما حدث في تونس، تبنى رئيس الوزراء

تين سين سياسة جديدة تجاه المعارضة، إذ قابل زعيمتها ولم يقمع مظاهراتها، ولا أنشطة الرابطة القومية للديمقراطية، وأفرج عن العديد من السجناء السياسيين في عام 2012 وذلك بسبب الرغبة في تجنب تكرار ما حدث في تونس (سليم وسليم، 2017، ص 257). وفي أرمينيا وفي محاولة لاحتواء المظاهرات أصدر البرلمان قانونًا كفل للمواطنين حق التظاهر السلمي (سليم وسليم، 2017، ص 261).

3- إجهاض الانتشار الديمقراطي

يتمثل المسار الأخير الذي يؤول إليه الانتشار الديمقراطي في الفشل، ويحدث ذلك إذا كان النظام الحاكم في وضع مسيطر واضح فيسمح له ذلك الوضع بإجهاض الانتشار وذلك استنادًا إلى القمع من خلال القضاء على أي تحركات معارضة محتملة، ولا يؤدي ذلك إلى فشل عملية الانتشار فحسب، وإنما يقلل كذلك من فرص حدوث أي تغيير مستقبلي (Weyland, 2010, p. 1158).

وتعتمد النظم غير الديمقراطية على عدة استراتيجيات لمواجهة الانتشار الديمقراطي، وتتمثل الاستراتيجية الأولى في مقاومة عملية الانتشار وعزل المجتمع عنها، أما ثانية هذه الاستراتيجيات فتتمثل في دعم النظم غير الديمقراطية، وتتمثل آخر هذه الاستراتيجيات في محاولة القضاء على النظم الديمقراطية التي تمثل مؤسساتها وقيمها تهديدًا لاستمرار النظم السلطوية وبقائها (Ambrosio, 2007, pp. 236, 237)

وتتسم هذه الاستراتيجيات بتدرجها وانتقالها من رد الفعل إلى الفعل، وتنوعها على المستويين الداخلي والخارجي، ويتضح ذلك من محاولة احتواء الانتشار على مستوى المجتمع، إلى تجفيف منابعه من خلال دعم النظم غير الديمقراطية وتقويض أسس النظم الديمقراطية على المستوى الخارجي.

وبالنسبة للاستراتيجية الأولى المتعلقة بمقاومة الانتشار الديمقراطي وعزل المجتمع عنها فتتحقق من خلال قمع القوى المعارضة التي تهدد النظام غير الديمقراطي، كما تتحقق من خلال تشويه عمليات الانتقال الديمقراطي التي تمت في المجتمعات المجاورة. أما الاستراتيجية الثانية فتلجأ إليها النظم غير الديمقراطية من خلال دعم النظم السلطوية المجاورة لأن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي يحمل تهديدًا لها إذ يقتنع المواطنون في المجتمع أن القضاء على النظام السلطوي ممكن، وللسبب ذاته قد تتجه النظم السلطوية للاستراتيجية الأخيرة المتعلقة باتباع سياسات من شأنها القضاء على النظم الديمقراطية (Ambrosio, 2007, pp. 241- 245).

فيما يتعلق بتأثير الثورات العربية فقد أفشل النظام الحاكم في الصين [3] محاولات محاكاة الثورة التونسية، ففي الصين اندلعت تظاهرات تستهدف تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية بعد هذه الثورة، وقد قابلت الحكومة الصينية هذه التظاهرات بالقبض على المتظاهرين والاعتداء على الصحفيين الأجانب، كما فرضت رقابة على الإنترنت، فضلاً عن ذلك أكدت القيادة الصينية أن الولايات المتحدة تستهدف تصدير ما حدث في الشرق الأوسط إلى الصين (سليم وسليم، 2017، ص262، 263).

وقد تأخر تأثر روسيا بالثورات العربية إلى أن ظهرت الاحتجاجات في روسيا بعد الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2011، إذ اتهمت المعارضة الحكومة بتزوير هذه الانتخابات وطالبت بإجراء انتخابات ديمقراطية وإنهاء حكم الرئيس فلاديمير بوتين، وبدلاً من الاستجابة لهذه المطالب اتهم بوتين الولايات المتحدة بإشعال وتأجيج هذه الاحتجاجات، كذلك فقد اتجهت قوات الأمن لقمع هذه الاحتجاجات واعتقال الكثير من المشاركين فيها (شادي، 2015، ص 10).

ومع استخدام المحتجين للمواقع الإليكترونية من أجل حشد المواطنين حاول المسؤولون في روسيا تشويه صورة الاحتجاجات، إذ أشار وزير الداخلية الروسي إلى استخدام المتطرفين لالآف المواقع الإليكترونية واتجهت وزارة الداخلية في روسيا إلى فرض قيود واسعة على الإنترنت، وفي سبتمبر من عام 2011، تقدمت روسيا بمشروع معاهدة للأمم المتحدة مضمونها فرض قيود على الإنترنت من قبل دول العالم، كما عرضت روسيا نفس المشروع على قادة الأجهزة الأمنية في اثنين وخمسين دولة خلال انعقاد مؤتمر مغلق في روسيا (شادي، 2015، ص 191، 192).

وفي أذربيجان استخدمت الحكومة القمع لمواجهة الاحتجاجات التي ظهرت بعد الثورات العربية، فقد ألقت القبض على العديد من المجتجين كما اعتقلت شابًا دعا لما أسماه "يوم الغضب" على الفيس بوك (Welt, 2019). ومنعت السلطات الإيرانية المعارضة من تنظيم مظاهرات احتفالاً

---

[3] تجدر الإشارة إلى لجوء كل من الصين وروسيا لعدد من السياسات استهدفت التصدي لظاهرة الانتشار الديمقراطي خلال فترات تاريخية سابقة على الثورات العربية ويتضح ذلك في الأساس بالنسبة الثورات الملونة. حيث انتهجت الصين وروسيا سياسات قائمة على استراتيجيتين رئيسيتين الأولى هي تشويه هذه الثورات في مخيلة الشعبين الروسي والصيني وذلك بالاعتماد على وسائل الإعلام، أما الاستراتيجية الثانية فتستند إلى القمع والتطويع. وبالنسبة لتشويه الثورات وعند سؤاله في عام 2005في لقاء جمعه بأكاديميين وصحفيين غربيين عن التغييرات السياسية التي حدثت بين عامي 2003 و2005 في جورجيا وأوكرانيا وقيرقيزستان وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هذه الدول بأنها أشبه بجمهوريات الموز banana Republics في إشارة لصغر حجم هذه الدول وتعرضها للهيمنة الغربية مع محاولة رد الأحداث التي شهدتها هذه الدول لعدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها. وتبنت وسائل الإعلام الروسية وجهة نظر بوتين وراحت تتجه لتشويه هذه الثورات واتهامها بأنها ممولة من الغرب لإضعاف روسيا وتعزيز الهيمنة الغربية على شرق أوروبا وأوراسيا (Koesel and Bunce, 2013, p. 756).

بنجاح الثورتين المصرية والتونسية، كما اعتقلت عددًا من قادة المعارضة، واتجهت لقمع المعارضة خلال تظاهرات وقعت في فبراير من عام 2011 الأمر الذي ترتب عليه مقتل شخص وجرح العشرات. كذلك فقد تحكمت السطات الإيرانية في الأخبار المتعلقة بالثورات العربية في وسائل الإعلام (Abu Hilal, 2011, p. 5). ويمكن القول بناءً على ما سبق أن الانتشار الديمقراطي بالنسبة للثورات العربية انتهى إما إلى الإصلاحات الوقائية أو إجهاض الانتشار دون أن يترتب عليها نجاح في أي من البلدان الآسيوية.

المبحث الرابع

محددات الانتشار الديمقراطي [4]

يحيط بعملية الانتشار الديمقراطي سياق دولي وإقليمي معين، وظروف وأوضاع محددة، ويؤثر هذا السياق وتلك الأوضاع على مسار عمليات الانتشار الديمقراطي، ويمكن القول إن عملية الانتشار ترتبط بمحددات ثلاثة هي مستوى العلاقات مع المجتمعات الديمقراطية، ونفوذ تلك المجتمعات، وكفاءة عملية الاتصال. ويعرض الباحث بالتفصيل لهذه المحددات في السطور القادمة.

1- مستوى العلاقات مع المجتمعات الديمقراطية

وهذا ما يشير إليه البعض اصطلاحاً بالترابط، ويعرف الترابط linkage بالمجتمعات الديمقراطية بأنه كثافة الروابط الجغرافية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية والتدفق العابر للحدود لرؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفراد والمعلومات بين دول معينة وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمؤسسات متعددة الأطراف المرتبطة بهما Western-dominated multilateral institutions. وينطوي مفهوم الترابط – بالتصور السابق – على عدة أبعاد قد تكون اقتصادية متعلقة بالتجارة والاستثمار، أو حكومية intergovernmental متعلقة بالروابط الدبلوماسية والعسكرية والمشاركة في تحالفات واتفاقيات غربية، أو اجتماعية متعلقة بالهجرة والسياحة، أو معلوماتية تتصل بالإنترنت ووسائل الإعلام، أو متصلة بالمجتمع المدني أي بالمنظمات الغربية غير الحكومية

[4] تجدر الإشارة إلى أن الباحث يتناول هنا العوامل المؤثرة على أثر الانتشار الديمقراطي، وليس العوامل المؤثرة على نجاح الانتقال الديمقراطي أو فشله بشكل عام، وبالتالي فالباحث يقتصر هنا على تناول العوامل ذات الصلة بالانتشار الديمقراطي فقط.

أو بالمنظمات الحزبية والدينية الدولية، أو متعلقة بالتجاور الجغرافي (Levitsky and Way, 2006, p. 383, 384).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن ترابط دول شرق ووسط أوروبا بالغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) كان عاملاً من ضمن العوامل التي عززت القوى الديمقراطية في هذه الدول وهو ما ساهم في انتقال كثير منها للديمقراطية، وعلى النقيض من ذلك فقد كان ضعف ترابط دول الاتحاد السوفيتي السابق بالغرب من ضمن العوامل التي أدت إلى عدم انتقالها للديمقراطية (Way and Levitsky, 2007, p. 55).

ويمكن القول بناءً على ما سبق إن احتمالية انتقال فكرة من دولة لأخرى (وبالتالي عملية الانتشار) ترتبط بالقرب أو الجوار المكاني وبكثافة التفاعلات وتتبع أهمية الجوار المكاني من كونه يؤثر على تكرار الاتصال وعلى قرب التفاعلات بين المجتمعات الديمقراطية وغيرها من المجتمعات التي قد تتبنى القيم الديمقراطية. فكلما كانت هذه المجتمعات قريبة من بعضها البعض، كلما زاد من الروابط التي يمكن من خلالها انتشار الديمقراطية (Way and Levitsky, 2007, p. 54).

وبالتطبيق على تأثير الثورات العربية نجد أن المجتمعات التي تأثرت بها في آسيا تفتقد لوجود علاقات قوية بالمجتمعات الديمقراطية وهو ما أسهم في فشل الانتشار الديمقراطي فيها.

2- نفوذ النظم الديمقراطية الغربية Western leverage

يعرف النفوذ الغربي بأنه الانصياع للضغوط الغربية المتصلة بالتحول الديمقراطي، وينطوي هذا المفهوم على بعدين أساسيين الأول هو قدرة النظام على المساومة bargaining power في مواجهة الغرب أو قدرته على تجنب الضغوط الغربية للتحول الديمقراطي. أما البعد الآخر فيتعلق بتأثيرات السياسات الاقتصادية والأمنية التي تتبناها الدول الغربية على الدول المستهدفة (Way and Levitsky, 2007, p. 50).

ويتأثر هذا النفوذ بعوامل ثلاثة أولها هو قدرات الدول وإمكاناتها، فالدول ذات الإمكانات الضعيفة تكون أكثر عرضة للضغوط من الدول ذات الإمكانات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، أما ثاني هذه العوامل فيتصل بوجود مصالح اقتصادية واستراتيجية للغرب في هذه الدول الأمر الذي يجعل لهذه الدول قدرة على المساومة في مواجهة الغرب، ويتعلق آخر هذه العوامل بوجود قوى أخرى توفر

الدعم الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي للنظم غير الديمقراطية الأمر الذي يحد من تأثير الضغوط الغربية (Levitsky and Way, 2006, p. 382, 383).

وتشير الملاحظة هنا إلى أن البلدان الآسيوية التي تأثرت بالثورات العربية لم تشهد انتشارًا ديمقراطيًا بسبب أن بعضها مثل الصين وروسيا تعد من الدول ذات الإمكانات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، كذلك فإن كثيرًا من هذه البلدا يقع في دائرة النفوذ الروسي فمعظم دول آسيا الوسطى تعد مجالاً رئيسيًا للنفوذ الروسي خاصةً أنها كانت جزءً من الاتحاد السوفيتي السابق.

3- كفاءة عملية الاتصال

تقوم فكرة الانتشار الديمقراطي على انتشار الأفكار الديمقراطية من المجتمعات الديمقراطية إلى المجتمعات غير الديمقراطية، ويتطلب ذلك محاولة تغيير قيم المواطنين في هذه المجتمعات لتتوافق مع القيم الديمقراطية وذلك من خلال وسائل الاتصال وتشمل عملية الاتصال كافة أشكال وسائل تغيير الثقافة مثل الصحف وقنوات التليفزيون والراديو وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت، ومن أمثلة ذلك راديو أوروبا الحرة Radio Free Europe الذي يقدم أخبارًا إقليمية في أوروبا الشرقية من وجهة نظر غربية (Elkink, 2011, p. 1661).

وتعزز وسائل الاتصال من احتمالات انتشار الديمقراطية من خلال ما تحمله الرسائل الاتصالية من مزايا للنظم الديمقراطية، فقد تعززت الديمقراطية في بلغاريا في أعقاب دخولها عالم الأقمار الصناعية التي ساهمت في توفير معرفة في المجتمع البلغاري بخصوص مستوى المعيشة في المجتمعات الغربية الديمقراطية وهو الأمر الذي أوجد حوافز للمجتمع لبناء نظام ديمقراطي مكتمل الأركان (Wejnert, 2005, p. 57)، غير أن النظم الأوتوقراطية لا تقف مكتوفة الأيدي تجاه انتشار الأفكار الديمقراطية.

إذ تستدعي محاولات "النظم الديمقراطية" لنشر الديمقراطية ردة فعل من جانب الحكومات غير الديمقراطية فتتجه هذه الحكومات لمحاولة عرقلة تدفق المعلومات الناتج عن عملية الاتصال لمواطنيها، فعلى سبيل المثال تفرض كل من الصين وكوريا الشمالية قيودًا على استخدام الإنترنت، كما حظر الاتحاد السوفيتي السابق نشر العديد من المطبوعات. وتخلق القيود التي تفرضها الحكومات غير الديمقراطية عزلة على مواطنيها الأمر الذي يؤثر على كفاءة عملية الاتصال (Elkink, 2011, p. 1662). ويتبنى الكثير من المراقبين وجهة نظر متفائلة بخصوص وسائل الاتصال، فيرون أن

ثورة المعلومات والاتصالات التي يعيشها العالم المعاصر والتي جعلت منه قرية صغيرة ستجعل من الصعب على النظم غير الديمقراطية محاولة عزل مواطنيها عن الأفكار الديمقراطية.

وتتسم وسائل الاتصال في العالم المعاصر بسبب الثورة المعلوماتية التي نعيشها هذه الأيام بعدم المركزية وصعوبة – إن لم يكن استحالة – القدرة على التحكم فيها، فضلاً عن تضمنها لآليات جديدة يمكن من خلالها نقل الأفكار الديمقراطية مثل الإنترنت الذي ساهم في تدعيم اللامركزية في وسائل الاتصال بشكل واضح، على العكس من ذلك عززت وسائل الاتصال التقليدية مثل الراديو والتليفزيون من المركزية، فالأفراد أو الجماعات الذي يتمكنون من الوصول لهذه الوسائل يكون بمقدورهم الوصول لباقي أفراد المجتمع، وقد كان ذلك واضحًا في الانقلابات والثورات التي شهدها العالم في القرن العشرين التي كانت دائمًا ما تستهدف محطات التليفزيون والإذاعة (زكريا، 2009، ص 15).

ومجمل القول هنا إن كفاءة عملية الاتصال تتوقف على طبيعة التفاعل بين النظم الديمقراطية في محاولاتها لنشر الأفكار الديمقراطية وبين الحكومات غير الديمقراطية في رد فعلها على هذه المحاولات من خلال العمل على عزل مواطنيها عن هذه الأفكار عبر فرض القيود عليهم.

ورغم وجود وسائل التكنولوجيا الحديثة في العالم اليوم إلا أنها لم تؤد إلى الانتشار الديمقراطي في البلدان الآسيوية بسبب القيود التي تفرضها تلك البلدان على هذه الوسائل، فعلى سبيل المثال منعت الصين تداول كلمة "ثورة الياسمين" على الإنترنت في محاولة منها للقضاء على آية تحركات معارضة بعد نجاح الثورات العربية في كل من تونس ومصر (سليم وسليم، 2017، ص 263).

خاتمة

استهدفت هذه الدراسة تحليل عملية الانتشار الديمقراطي من خلال تناول ثلاثة أبعاد هي آليات تأثير الانتشار الديمقراطي، ومساراته، والعوامل المؤثرة عليه، وذلك على مستويين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، ولتحقيق ذلك الهدف بدأ الباحث بتناول مفهوم الانتشار وتطوره في دراسات الانتقال الديمقراطي، إذ انتهى الباحث للارتباط بتعريف Everett Rogers للانتشار "باعتباره عملية نقل فكرة جديدة عبر الزمن بين أعضاء نسق اجتماعي"، وبالتالي فالانتشار الديمقراطي يعبر عن نقل الفكرة الديمقراطية في نسق اجتماعي.

وقد انتهى الباحث إلى ثلاث آليات يمكن حدوث الانتشار الديمقراطي من خلالها أولها هو التنافس سواء ارتباطًا بأبعاد اقتصادية أو سياسية، وثانيها التعلم سواء من خلال الاستفادة من التجارب

الناجحة او تجنب أخطاء التجارب الفاشلة كما قد يكون هذا التعلم على مستوى النخب أو المواطنين، وآخرها هو المحاكاة من خلال اتباع دولة ما لنموذج ديمقراطي لدولة كبرى. وخلص الباحث إلى أن عملية الانتشار الديمقراطي قد تأخذ مسار النجاح فيتم محاكاة ما حدث في المجتمع أي انتقاله للديمقراطية، ومن الممكن أن يأخذ مسار الإصلاحات الوقائية، كما قد تفشل عملية الانتشار الديمقراطي، على المستوى التطبيقي انتهى الباحث إلى فشل الانتشار الديمقراطي الناتج عن الثورات العربية في آسيا.

وخلص الباحث إلى وجود ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على مسارات الانتشار الديمقراطي أولها هو حجم العلاقات المجتمعات الديمقراطية بمعنى التقارب الجغرافي وكثافة التفاعلات مع المجتمعات الديمقراطية وهذا الترابط قد ينطوي على أبعاد عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو دبلوماسية، ويتمثل ثاني هذه العوامل في نفوذ النظم الديمقراطية في مواجهة المجتمع المستهدف بعملية الانتشار، ويرتبط ثالث هذه العوامل بعملية الاتصال. وخلصت الدراسة كذلك إلى فشل الانتشار الديمقراطي الناتج عن الثورات العربية في آسيا وذلك بسبب ضعف علاقات البلدان الآسيوية بالنظم الديمقراطية فضلاً عن ضعف نفوذ هذه النظم في هذه البلدان، بالإضافة إلى تأثر عملية الاتصال سلبيًا بالإجراءات التي اتخذتها دول آسيا.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

1- الكواري، علي خليفة، وعبد الفتاح ماضي (محرران)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة لدول لعربية مع دول أخرى** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

2- ثابت، عادل، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007).

3- زكريا، فريد، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج، ترجمة رضا خليفة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

4- سليم، محمد السيد، جمال محمد سليم، "أثر الثورات العربية على آسيا: دراسة في نظرية الانتشار"، مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت، مجلد 45، عدد 4، (2017)، 239- 273.

5- شادي، هاني، التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين: التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامنة للكتاب، 2015).

6- هالبيرين، مورتون، وآخرون، مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

7- هانتنجتون، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، تقديم سعد الدين إبراهيم (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993).

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

1- Abu Hilal, Firas, **Iran and the Arab Revolutions: Positions and repressions** (Doha: Arab Centre for Research and Policy Studies, 2011)

2- Ambrosio, Thomas, "Insulating Russia from a Colour Revolution: How the Kremlin Resists Regional Democratic Trends**", Democratization**, Vol. 14, No. 2, (April 2007), pp. 232- 252.

3- Bratton, Michael, Nicholas Van de Walle, **Democratic experiments in Africa: Regime transitions in comparative perspective** (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

4- Brinks, Daniel, Coppedge, Michael, "Diffusion Is No Illusion Neighbor Emulation in the Third Wave of Democracy", **Comparative Political Studies**, Vol. 39, No. 4, (2006), 463-489.
5- Chamly, Chritophe, **Rational Herds: Economic Models of Social Learning** (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
6- Elkink, Johan A., "The International Diffusion of Democracy", **Comparative Political Studies**, Vol. 44, No. 12, (2011), 1651- 1674.
7- Elkins, Zachary, Beth Simmons, "On Waves, Clusters, and Diffusion: A Conceptual Framework", **Annals of the American Academy of Political and Social Science**, Vol. 598, No. 1, (March 2005), 33-51.
8- Gilardi, Fabrizio, "Four Ways We Can Improve Policy Diffusion Research", **State Politics & Policy Quarterly**, Vol. 16, No. 1, (2015), 8-21.
9- Gleditsch, Kristian Skrede, Michael D. Ward, "Diffusion and the International Context of Democratization", **International Organization**, Vol. 60, No. 4, (October 2006), 911-933.
10- Graham, Erin R., Charles R. Shipan and Craig Volden, "Review Article: The Diffusion of Policy Diffusion Research in Political Science" **British Journal of Political Science**, Vol. 13, No. 3, (July 2013), 673-701.
11- Gunitsky, Seva, "From Shocks to Waves: Hegemonic Transitions and Democratization in the Twentieth Century", **International Organization**, Vol. 68, No .3, (June 2014), 561-597.
12- Houle, Christian, Mark A. Kayser, and Jun Xiang, "Diffusion or Confusion? Clustered Shocks and the Conditional Diffusion of Democracy", **International Organization**, Vol. 70, No. 4, (Fall 2016), 687-726.
13- Karl, Terry, "Dilemmas of Democratization in Latin America", **Comparative Politics**, Vol. 23, No. 12, (1990), 1- 21.
14- Koesel, Karrie J., Valerie J. Bunce, "Diffusion-Proofing: Russian and Chinese Responses to Waves of Popular Mobilizations against Authoritarian Rulers", **Perspectives on Politics**, Vol. 11, No. 3, (September 2013), 753-768.
15- Leeson, Peter, Andrea M. Dean, "The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation", **American Journal of Political Science**, Vol. 53, No. 3, (July 2009), 533–551

16- Levitsky, Steven, Lucan A. Way, "Linkage versus Leverage: Rethinking the International Dimension of Regime Change", **Comparative Politics**, Vol. 38, No. 4 (July 2006), Po. 379-400.
17- Midlarsky, Manus, Martha Crenshaw, Why Violence Spreads: The Contagion of International Terrorism, **International Studies Quarterly**, Vol. 24, No. 2 (Jun 1980), 262- 298.
18- P.Y.LI, Richard and William Thompson, "the coup contagion Hypothesis", **Journal of Conflict Resolution**, Vol. 19, No.1, (1975), 63- 84.
19- Rogers, Everett, **Diffusion of Innovations**, 3th edition (New York: The Free Press, 1995).
20- Schmitz, Hans Peter, Katrin Sell, "International factors in processes of political democratization: towards a theoretical integration", in: Jean Grugel (ed), **Democracy Without Borders Transnationalization and conditionality in new democracies** (London and New York: Routledge, 1999).
21- Selim, Gamal M., **The International Dimensions of Democratization in Egypt: The Limits of Externally-Induced Change** (New York: Springer, 2015).
22- Simmons, Beth, Frank Dobbin, and Geoffrey Garrett, "Introduction: The International Diffusion of Liberalism" **International Organization**, Vol. 60, (Fall2006), 781-810.
23- Starr, Harvey, "Democratic Dominoes: Diffusion Approaches to the Spread of Democracy in the International System", **The Journal of Conflict Resolution**, Vol. 35, No. 2, (Jun 1991), 356-381.
24- Strang, David, "Adding Social Structure to Diffusion Models: An Event History Framework", **Sociological Methods & research**, Vol. 19, No. 3, (February 1991), 324- 353.
25- Tarde, Gabriel, **the Laws of Imitation**, Translated by Elsie Clews Parsons (New York: Henry Holt And Company, 1903).
26- Vanhanen, Tatu, Pridham Geoffrey eds) **Democratization in Eastern Europe: Domestic and International Perspectives** (London: Routledge, 1994).
27- Way, Lcuan , Steven_Levitsky, "Linkage, Leverage, and the Post-Communist Divide", **East European Politics and Societies**, Vol. 21, No. 1, (2007), 48-66.

28- Wejnert, Barbara, "Diffusion, Development, and Democracy, 1800-1999", **American Sociological Review**, Vol. 70, No. 1 (Feb 2005), 53-81.

29- Welt, Cory, **In the Shadow of Revolution: A Decade of Authoritarian Hardening in Azerbaijan**", George Washington University, Working Paper, Accessed June 15, 2019. http://home.gwu.edu/~cwelt/In_the_Shadow_of_Revolution.pdf

30- Weyland, Kurt , "The Diffusion of Regime Contention in European Democratization, 1830-1940", **Comparative Political Studies**, Vol. 43, No. 8-9, (2010), 1148-1176.

31- Whitehead, Laurence,(ed), **The International Dimensions of Democratization Europe and the Americas** (Oxford: Oxford University Press, 2001).

32- Wilson, Trevor, Democratization in Myanmar and the Arab Uprisings. In Saikal, Amin & Achraya, Amitav (eds.), **Democracy and Reform in the Middle East and Asia: Social Protest and Authoritarian Rule after the Arab Spring** (London: I.B. Touris, 2014) .